

حكايكا

مركز تركيب الأطراف الصناعية بالقينطرة ديبات: لا عدالة في توزيع المنح وبعث الجهات تعمل بالمحسوبية والواسطة

القينطرة - خالد خالد

بين محافظ القينطرة همام ديبات أن عملية التوزيع للمنح المقدمة من الوزارة أو الهلال الأحمر أو غيرها من الجهات لأبناء المحافظة لا تتم بعدالة، مشيراً إلى أن هناك اتهام لتلك الجهات بالمحسوبية والواسطة، مضيفاً: يتطلب ذلك إجراء عملية تقييم دقيقة وموضوعية للأشخاص الذين يستحقون المنحة بشكل حقيقي للاستفادة منها بالشكل المخصص لها وليس بهدف التجارة بها.

وشد ديبات على أن الفترة القادمة تحتاج إلى جهد أكبر وفعالية أكثر من الجمعيات العاملة في المجال الإنساني وتكثيف الجهود في المناطق التي عاد إليها الأهالي، موحياً عضو المكتب التنفيذي المختص ومديرية الشؤون الاجتماعية بإخلاء نحو ١٢ عائلة ما زالت مقيمة في مركز الخياط ومتابعة عملية الإخلاء لتسليم البناء لأصحابه وتكليف الشؤون بإيجاد المكان المناسب لإيواء العوائل من أبناء القينطرة.

وأوضح مدير صحة القينطرة عوض العلي أنه تم الكشف على مستودعات فرع الهلال الأحمر للوقوف على مادة الطحين بعد ورود شكاوى من المواطنين بوجود مادة السوس فيها حيث بينت النتائج أن المادة مطابقة للمواصفات وصالحة للاستهلاك، مؤكداً وضع مركز حرية الصحي بالخدمة بعد تجهيزه بالتجهيزات اللازمة والكوار الطبية والأدوية، إضافة إلى توزيع كميات الربع الأخير من ٢٠١٩ من الأدوية المزمعة على عمل المراكز الصحية، كما يتم حالياً التخصيص للقيام بحملة على كل المدارس بالتنسيق مع مديرية التربية للكشف على العيوب البصرية عند الطلاب.

من جانبه بين رئيس فرع الهلال الأحمر جمعة حسن الاستاذة ٣٣ ألف عائلة من المساعدات الإنسانية والاستشفائية المقدمة من الهلال، إضافة إلى استفادة ١٠٠ أسرة في تجمع البطح من مشروع سبل العيش حيث تم تقديم ٥٠٠ ألف ليرة لكل عائلة كمواد للمشروع الذي تم افتتاحه بهدف تأمين مصدر رزق دائم لتلك العوائل. وأشار حسن إلى استفادة نحو ٨٣٥ أسرة من منحة الحديقة المنزلية وتقديم أبواب وشبابيك ضمن

برنامج إعادة الإعمار لنحو ٩٥ أسرة في بلدة مننتة بريف المحافظة الأوسط، موضحاً أنه تم تخصيص كل ٤٥ يوماً وكذلك الأمر بالنسبة لمستلزمات المعوقين والعجزة.

بدوره مدير الزراعة كشف عن توزيع ١١٣٠ منحة زراعية ضمن مشروع سبل العيش وسيتم متابعة تلك العوائل للتأكد من استخدامها للأغراض المخصصة لها وكذلك متابعة منحة الدجاج البيضاء التي قدمتها وزارة الزراعة لنحو ١٠٠٠ عائلة.

ولفت مدير الشؤون الاجتماعية والعمل نزار حسون إلى أن نسبة تجهيز معسكر نبع الفوار ليكون مركزاً موحداً للإيواء بلغت ٩٠ بالمئة وهناك متابعة للعمل بحيث يكون المركز جاهزاً لاستقبال العوائل خلال شهر من تاريخه والغاية من جمع العوائل سهولة تقديمها والوقوف على حاجاتها بشكل مستمر.

وأشار مدير التربية عماد أسعد إلى توزيع حقائب مدرسية ومقاعد دراسية وتقديم عشرة غرف صفية مسبقة الصنع إلى مدرسة رويحينة وكذلك الإسترار بتوزيع مادة البسكويت المدعوم على كل مدارس المحافظة وتجمعات النازحين بدمشق وريفها. ونوه رئيس جمعية نور بالقينطرة رأفت البكار بتوقيع اتفاقية مع وزارة الصحة لإحداث عدة عيادات تعنى بالمرأة والأطفال بكل مناطق المحافظة، مؤكداً إحداث مركز تركيب الأطراف الصناعية والمتوقع افتتاحه خلال شهر آذار القادم وإحداث ثلاثة مراكز مهنية لتأهيل الشباب في خان أرتبة وجباتا الخشب وبنع الصخر.

وذكرت رئيسة صندوق المونة الاجتماعية حنان النادر استفادة ١٩٧ عسكرياً مسرّحاً من المقامات المخصصة لهم وحالياً يتم تربيهم في الجهات العامة ليكونوا مهيين للعمل في حال حصولهم على وظيفة. يذكر أن تجمعات النازحين بريف دمشق محرومة من جميع الخدمات التي تقدمها الجمعيات العاملة بالمجال الإنساني أو الإنشائي أو الصحي وتوجيه كل الخدمات لأرض المحافظة، علماً أن تعداد أبناء التجمعات نحو ٤٥٠ ألف نسمة.

هادي بك الشريف

إن أخبرنا أحدهم أو تردد على مسامعنا بأن طلاباً في الجامعات الحكومية يعانون معاناة كبيرة من انعدام وسائل التدفئة داخل القاعات وفي العديد من الامتحانات الدراسية الفصلية لدرجة ارتجاف اليد يرافقها رعشة في البدن.. نميل إلى تصديق هذه الرواية وخاصة أن الجامعات تعاني وتعاني أيضاً كما غيرها لدرجة عدم قدرة الكثير منها على تأمين مختلف الاحتياجات وخاصة في ظل الانقطاعات المستمرة للكهرباء وانعكاس الأزمة على صعوبة تأمين المبالغ اللازمة لتأمين مستلزمات التدفئة «إن صح التعبير».

لكن لا يمكن لعائل أن يصدق حدوث مثل هذا الأمر أو أن يبرر حصوله مطلقاً في أي جامعة من الجامعات الخاصة من تقاضى من الطلاب أقساطاً كبيرة جداً في العام يفرض عليها تأمين جميع المستلزمات الدراسية للطلاب، وخاصة أن أي حديث عن أقساط كبيرة يقابله التبرير بأن المسألة تتعلق بـ«العرض والطلب».

من دون أن تتدخل الوزارة بالأقساط المتقاضاة من الطلاب.

لم تتوقف الشكاوى الطلابية الواردة لصحيفة «الوطن» على مدار الأيام القليلة الماضية حول امتناع عدد من الجامعات أو التهرب من مسألة تشغيل التدفئة في القاعات وإن تم تشغيلها يكون ذلك دون المستوى المطلوب.

علماً أن الموضوع زامن مع موجة البرد القارسة والأمطار الغزيرة التي شهدتها

محافظات البلاد، الأمر الذي دفع الطلاب للتغيب عن حضور عدد من المحاضرات وخاصة إدارة بعض الجامعات الخاصة رفضت الاستجابة لمطالب الطلاب تحت ذرائع متعددة «حسب ما جاء في الشكوى».

في السياق وردتنا شكاوى من طلاب عدد من الجامعات منها الرشيد والجزيرة حول موضوع التدفئة.

ويأتي ذلك بالترزامن أيضاً مع قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القاضي بعودة الجامعات الخاصة إلى مقراتها الأصلية، ناهيك عن الأقساط الدراسية



الكبيرة والتي وصفت بالفلكية في الفروع والتخصصات تتقاضاها جامعات دون «حسب أو رقيب» على حد قول الكثير من الطلاب ممن وجدوا في الجامعات الخاصة سلباً بعد تعذر الحصول على مقعد في الجامعة الحكومية لتحقيق رغبتهم في تخصص معين أو لأسباب عديدة. ويؤكد طلاب «الوطن» أنه في الوقت الذي تدفع فيه أقساط كبيرة جداً للتسجيل في الجامعات الخاصة، فإنه لا تقدم الخدمات اللازمة التي توازي المبالغ المدفوعة، والتي من المفترض أن تلحظ في قواعد اعتماد

جامعات خاصة بلا تدفئة.. وطلاب: «زنطرننا»! بابا لـ«الوطن»: التدفئة تدخل ضمن قواعد اعتماد الجامعات.. وجاهزون لتلقي أي شكوى ومعالجتها

هذه الجامعات وضرورة تقديم مختلف الخدمات اللازمة، علماً أن الأمر متفاوت بين جامعة وأخرى كما هو حال الأقساط الدراسية لكل ساعة دراسية في الجامعات.

وبين معاون وزير التعليم العالي والبحث العلمي لشؤون الجامعات الخاصة شكري بابا لـ«الوطن» أن التعليم العالي وجّه كتاباً للجامعات الخاصة يؤكد على ضرورة تأمين التدفئة في جميع الجامعات الخاصة لزوم العملية التدريسية، مؤكداً ضرورة إعلام الوزارة بأي تقصير يمكن أن يحدث حول هذا الموضوع من أي جامعة كانت ليصار إلى التدخل على الفور، علماً أن مناطق تواجد عدد من الجامعات تعتبر «باردة».

وأشار بابا إلى تكرار حدوث مثل هذا الأمر في إحدى الجامعات قد يؤثر على قواعد الاعتماد، ما ينعكس على تحفظ الوزارة على افتتاح أي كليات أو أقسام جديدة داخل هذه الجامعات طالما أن الجامعة الخاصة غير جاهزة لتأمين مثل هذه الخدمات، وطالما أن هناك شكاوى طلابية مستمرة حول هذا الأمر، مبيّناً أن قواعد الاعتماد تشدد على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة للتدريس.

مضيفاً: إن هذه الخدمات لا تعجز أي من الجامعات عن تأمين مستلزماتها، ولكن قد تتحجج إحدى الجامعات وتبرر هذا الأمر بحدوث انقطاعات للتعب والمداخن، بالإضافة إلى صعوبة تأمين التدفئة، مبيّناً أنه من المؤكد أن يكون هناك حساب مسبق للتكلفة والمستلزمات وتحميلها على الطالب بموجب الأقساط.

اللاذقية تحتاج إلى ٥٢٠٠ منحة لحدائق منزلية

اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن»، أن الأولوية خلال العام الحالي ستكون للقطاعات الزراعية، مشيراً إلى تطوير جوانب العمل فيها لتأمين الاحتياجات المعيشية للمواطنين في المحافظة.

وفي الاجتماع الأول للأسرة الزراعية في العام ٢٠٢٠، شدد السالم على ضرورة تقييم العمل عبر لقاءات دورية بين جميع الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، مضيفاً: إن التقييم الدوري يسهم في تلاقح السبلات وإيجاد الحلول المناسبة.

وأشار السالم إلى أهم الإجراءات التي تم اتخاذها العام الماضي، ومنها مكافحة الحيوية وتأمين السماد للقرى والجمعيات والروابط الفلاحية وتوزيع المازوت للقطاعات الزراعية، منوهاً بضرورة انعكاس الصلاحيات الممنوحة لإدارات المؤسسات بشكل إيجابي على مصلحة المواطنين. ولفت السالم إلى أن المحافظة كانت سباقة في مجال توزيع المحروقات للاحتياجات الزراعية خاصة فيما يتعلق بزراعي التبغ والمنشآت والمداجن، بالإضافة لتوفير مختلف الاحتياجات الأساسية لعدد من مديريات الزراعة ومعاصر الزيتون، لافتاً إلى التعاون بين المحافظة والمؤسسة السورية للتجارة لشراء زيت الزيتون من المزارعين بسعر مناسب وفق توجيهات المؤسسة وتصريفها في المحافظات الأخرى.

وبين خبيرك أن المديرية عملت على توزيع ٤٨٠٠ منحة حديقة منزلية خلال عام ٢٠١٩، مشيراً إلى تخصيص المحافظة بـ ٢٢٠٠ منحة في حين أن حاجتها وفق الاستبيانات تصل لحوالي ٥٢٠٠ منحة حديقة منزلية، لافتاً إلى تعاقب القطاع بارتفاع عدد رؤوس الأبقار والذي أصبح يمثل عدداً في مرحلة ما قبل الحرب، مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها المديرية لمكافحة الحشرات الماصة للدم في هذا القطاع للحيلولة دون انتشار الأمراض.

من جانبه، بين مدير المنطقة الساحلية في المؤسسة العامة للتبغ فخرت بركات لـ«الوطن»، أن المؤسسة دفعت مؤخراً ٧ مليارات ليرة سورية للمزارعين، لافتاً إلى توفير ٣١ مركزاً منها ٢٥ مركزاً في اللاذقية لاستلام التبغ من المزارعين في الساحل.

وأخيراً... الكهرباء والماء مسؤولان عن التسمم في وادي بردى



وجه المحافظ بغسل جميع خزانات مياه المدارس وتلقيها وتعبئة مياه معقمة قبل بدء دوام الفصل الدراسي الثاني وذلك بإشراف مباشر من مدير تربية ريف دمشق الذي قام بجولة لمدارس المنطقة، إضافة إلى خزانات القرن الأبي.

وإشارة إلى مطالبة المحافظ بفحص جميع خطوط الشبكة كتدبير احترازي في منطقة تنفيذ مشروع الصرف الصحي في قرية جديدة الوادي وبالأخص منطقة كوع الحرس حيث أظهرت النتائج أنه لا يوجد أي تسربات في الشبكة، مع العلم أن مشروع الصرف الصحي يبعد عن شبكة المياه ثلاثة أمتار بشكل عامودي ومترين بشكل أفقي، حيث أن مصدر تغذية هذه الشبكة يختلف عن مصدر تغذية المناطق التي ظهرت فيها الحالات المرضية المنقطة بمياه عين الفيحة.

وبينت أنه تم أخذ عينات يوم الخميس من طاقم صحة ريف دمشق وطاقم مياه الشرب، وأظهرت النتائج بأن هناك سبع عينات من أصل عشر مرفوضة، وتبين أن ذلك نتيجة نقص التعقيم بمادة الكلور للمياه التي يتم شربها في المنطقة، وسبب ذلك أن أجهزة التعقيم الموجودة تعمل على الكهرباء وهناك تقنين أربع ساعات انقطاع مقابل ساعتين تغذية، الأمر الذي يجعل المياه من دون تعقيم لمدة أربع ساعات.

وأوضحت عودة إلى المحافظ علاء إبراهيم وجه بوضع أجهزة تعمل على البطارية لسد النقص الحاصل بالتعقيم وبعدها تم أخذ عشر عينات من المصدر ذاته وأظهرت النتائج بأنها كلها سليمة، مشيرة إلى أن المحافظ وجه المحافظة باستئجار جميع الكوار الطبية والمجلس البلدي وجميع الفعاليات في المنطقة لتأمين الحالات المرضية. ولقنت إلى قيام وزير الصحة ووزير الموارد المائية بزيارة إلى المنطقة للوقوف على وضع المياه.

الوطن

قال مدير فرع شركة البناء والتعمير في محافظة طرطوس أكرم ديب لـ«الوطن»: إن الفرع ينفذ حالياً أكثر من خمسة عشر مشروعاً ووصلت قيمة الأعمال التي نفذها في عام ٢٠١٩ الماضي لأربعة مليارات ونصف المليار بنسبة تنفيذ وصلت لـ ١٤ بالمئة من الخطة.

وأشار إلى أن الفرع يعاني جملة صعوبات تؤثر سلباً على عمله وكوارده وعمله وإنتاجيته أبرزها عدم توافر الإعتمادات المالية لدى الجهات صاحبة المشاريع لصف مستحقته من كشوف الأعمال المنفذة للمشاريع التالية «ترميم مشفى الباسل- معمل الكرتون- مشاريع الخدمات الفنية بشكل كامل وخاصة المدارس- عقود المفاعد- مطلات العريضة» وقرار رئاسة مجلس الوزراء الذي يفيد بحسم نسبة ١٥ بالمئة من قيمة الأعمال العقديّة المنفذة من إجمالي فروقات الأسعار الناتجة عن الفرق بين السعر العقدي والسعر الحالي لجميع المواد وهذا يؤدي إلى خسارة الفرع بشكل كبير وتغيرات سعر الصرف الذي يؤدي إلى عدم استقرار أسعار المواد المحصور ببيعها في القطاع العام بشكل كبير والأسعار المحصور ببيعها في القطاع العام وذلك للمشاريع غير الخاضعة للتوازن السعري مما يؤدي إلى تنظييم محاضر بفرق الأسعار المستحقة للفرع كفرق بين السعر عند التنفيذ والسعر العقدي وهذا يتطلب مدة معينة لإنهائها مما يسبب خسارة مؤقتة لحين إصدار تلك المحاضر وتصديقها وصرفيها.

ويضيف ديب: ومن صعوبات أيضاً عدم توافر اليد العاملة بالشكل المناسب وخاصة المهنيين منها وتشتت المشاريع وتوزعها في المناطق الجبلية ما يرفع من قيمة النفقات وعدم إيراد كامل قيمة التجهيزات المركبة في بعض المشاريع مع فرق سعرها في الكشوف المالية ما انعكس سلباً على نسبة الإنجاز وقدم الأليات الموجودة في الفرع حيث إن تكلفة إصلاحها كبيرة مما ينعكس سلباً على العمل. وتتمنى ديب في ختام تصريحه معالجة تلك الصعوبات ليتمكن الفرع من زيادة أعماله وتسريع وتائر تنفيذ مشاريعه الحالية وأي مشاريع يكلف بها أو يتصدى إليها وتحسين أوضاع عمله وتوفير فرص عمل للمزيد من طالبي العمل.

مواطنون لم يحصلوا على الغاز منذ أكثر من ٥٠ يوماً.. والأسطوانة في السوق السوداء بـ ١٠ آلاف ليرة وتعبئة الغاز السفاري ٤ آلاف السباعي لـ«الوطن»: لا يوجد رقم لعدد الأسطوانات التي توزع في المحافظة!



عائلة، وتجاوزت الكمية الموزعة أكثر من ٣٥.٣ مليون لتر بالمدنية والريف، لافتاً إلى أن عملية التوزيع تتم بشكل يومي في المحافظة من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة العاشرة مساءً ما عدا يوم الجمعة، منوهاً بتوزيع ١٨ طناً من مادة المازوت بشكل يومي بمعدل ٢٤ ألف لتر لكل طلب، أي أن الكمية التي توزع يومياً من المادة تبلغ ٤٣٢ ألف لتر على ٤٣٢٠ أسرة بالمدنية والريف.

وعن موضوع أزمة الغاز في المحافظة أكد السباعي أنه يوجد خطة في توزيع مادة الغاز بالمحافظة على مختلف المناطق والأحياء بحيث يتم التوزيع وفق الكميات الواردة يومياً على المواطنين والفعاليات التجارية، كاشفاً أنه لا يوجد حالياً رقم ثابت بعدد أسطوانات الغاز المختلفة ضمن المحافظة دون أن يدي بأي تصريح آخر حول عددهم أو أية تفاصيل أخرى.

وبين السباعي أن عناصر حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحصن نظمت خلال الشهرين الفائتين ما يزيد عن ٥٠ ضبط محروقات بحق محطات وقود ومعتدى غاز، وأغلقت ٣٣ مركزاً لتوزيع الغاز ٩ ومحطات وقود لخالفات جسيمة مدة تتراوح ما بين أسبوع وحتى الشهر.

الثانية، مبيّناً أن باقي العائلات التي لم تحصل على مخصصاتها من المادة في الدور الأول والبالغه نسبتها ٤ بالمئة سيتم توزيع مخصصاتهم من المادة خلال الأيام القادمة والنزرة المعنية في محافظة حصص تمام السباعي لـ«الوطن» أن نسبة توزيع مادة المازوت لزوم التدفئة على الأسر المستحقة والحاصلة على البطاقة الذكية وصل لنحو ٩٦٦ بالمئة، وأن عملية توزيع الدفعة الأولى من المادة والبالغه ١٠٠ لتر مازوت انتهت تقريبا، موضحاً أنه تم يوم أمس عملية فتح البطاقات الذكية والمباشرة بتوزيع مخصصات الدفعة

العمل ربما تنفجر الأزمة، وقال صاحب محل بيع الغلال في حماة: التوقف عن العمل أفضل من تحميل الزبائن قيمة الغاز الذي كما تشتريه حراً وندفع أسعاراً مضاعفة لقاءه بتبديل أسطوانة واحدة، فكيف المواطن ما يعانيه من الغلاء الفاحش. مدير فرع محروقات حماة ضاهر ضاهر بين أنه عندما تم درس موضوع البطاقة الذكية للاستهلاك العائلي تم تحديد ٢٣ يوماً للحصول على الأسطوانة الواحدة وعلى أمل أن التوريد مستمر ولكن بسبب الظروف الحالية تغيرت المعطيات لعدم إمكانية توافرها، الأمر الذي أدى للعودة إلى الدور عن طريق لجان الأحياء، وعندما توافر المادة بشكل جيد فمن الأفضل الحصول على الغاز بالبطاقة الذكية، وحالياً نطلب من المرخصين بيع ٩٥٪ من مخصصاتهم بالبطاقة و٥٪ توزع بمعرفة لجان الأحياء. وقد تم تخفيض مخصصات المراكز للتعويض، حسب كمية الغاز الوارد إلى المحافظة.

وأوضح أن في حماة وحدتين لتعبئة الغاز السائل، الأولى في فرع محروقات وتنتج حالياً ١٤ ألف أسطوانة يومياً علماً أن طاقتها القصوى إنتاج ٣٠ ألف أسطوانة في حال توافر الغاز السائل، والثانية في مصيف ومنتج على أسطوانة يوميا وطاقاتها العظمى ٤ آلاف.

ولفت ضاهر إلى أن الأزمة بطريقها للانفراج بالقرب العاجل فهي تتابع على مستوى الوزارة!

رغم الوعود أزمة الغاز مستمرة في حماة وتبديل الأسطوانة بـ ١٠ آلاف ليرة

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم وعود الجهات المعنية والمسؤولة عن توفير وتوزيع الغاز المنزلي والصناعي للمواطنين والحرف والمهن منذ بداية العام الجديد، وانفراج كبير للأزمة التي لا تزال مستمرة حتى اليوم ومنذ أكثر من شهرين، فإنها لم تنفج بل تتفاقم اليوم مع شح المتاح من الغاز السائل الوارد إلى حماة، وازدهار السوق السوداء التي وصلت قيمة تبديل أسطوانة الغاز المنزلي فيها إلى ٩ و ١٠ آلاف ليرة والصناعي إلى ٢٠ أو ٢٥ ألف ليرة.

وأكد عدد من المواطنين لـ«الوطن» أنهم يعانون الأمرين في تبديل أسطواناتهم، فمركز كل شهرين أو أشهر حتى يصل إليهم الدور لمرّة واحدة. وقال مصطفى الحسين: عدم توافر الغاز جعلنا نتجه إلى استخدام بايوال الغاز الطبي، فالأزمة الخائفة التي نعيشها، أحيت وسائل الطبي القديمة اندثر؟ وقال نزار شوح: لدي ٣ أسطوانات فارغة فحتى اليوم لم أتمكن من تبديل واحدة، فالدور لم يصل إلي بالمركز منذ شهرين ونصف الشهر، واليوم نستخدم بايوال الغاز السفري للطبخ، علماً أن كلفة تعبئته تعادل قيمة تبديل أسطوانة غاز نظامية أي ٣ آلاف ليرة ويكفي الأحوال الريم أفضل من العمى!

وبين عدد من أصحاب المطاعم أن شح الغاز الصناعي أضرمه كثيراً، ومنهم من توقف عن